فالاولى بيان من حيث والاخيرة من حدث انتهى وقوله حكمية اي حكم
الشرع بها اي بملابستها الصلاة به او فيه توجى اي تسبب وقوله
لموصوفها اللام لتشبيه الملك او للاستحقاق لا للتعليل والمراد به
الثواب والمكان والتخص ولذا قال به اي بالثواب اوفيه اي في
المكان اوله اي للتخص مكلفا ام لا وقوله استباحة الصلاة
اي طلب اباحتها اي تطلق اباحة الدخول في الصلاة يمنع شرعا
قبل الطهارة لغير مفتاح الصلاة الطهورة اي فاد اوجد توجها
شيئ جواز طلبي اباحة الدخول فيها وقوله فالاولى اي طهارة
الثواب والمكان يكونان من حيث اي من اجل حصول حيث وهو
ذات النجاسة وحكمها والاخيرة وهي طهارة التخص تكون من
حدث اي منع مترتب على الاعطا كلا كالخارج او بعضها كنقض
الوضوء واورد على تعريفه امور احدها ان طهارة المية فانها اوجبت
استباحة الصلاة عليه لا بوصفه اولا تابيها طهارة الدمية حيث
يطاء زوجها المسلم فانها اوجبت استباحة التمتع فالتعريف
لا يشمل الوضوء للدخول على السلطان او للتلاوة من غير مس
مصحف واجيب عن الثلاثة بان الطهارة توجب لموصوفها
استحقاق الصلاة بشرط وجود الشرط واستثنا الموانع والثلاثة
المذكورة طهارة تسبب الصلاة لولا مانع الموت والكفر وعدم
رفع الحدث في الثالث على ان الثالث ليس بطهارة شرعية هي
والتعريف بها ويقابل الطهارة النجاسة وعرفها ايضا من عرفه بانها
صفة حكمية توجى لموصوفها منع استباحة الصلاة به اوفيه او له
انتهى وكم يتراله كما قال في الطهارة لان التخص غير الموجي لا
يقال له خبث وانما يقال له حدث وقوله الشارع لو حيث يقال
اي الطهارة الما بيتحسة مشروط الاسلام والبلوغ والعقل وعدم
ولارتفاع دم الحيض والنفاس ودخول وقت الصلاة ان كان لها وفي

والا

ولا فعند ارادة التلبس بها وزاد بعضهم بلوغ دعوة الرسول صلى
الله عليه وكون المكلف غير ساه ولا نايم ولا غافل ووجود ما يكفيه من
الما المطلق او بدله انتهى غير ظاهر فان الاركان حقيقة او حكما لمن
توضا بعد عذمه على الاسلام شرط صحيحة فقط لا شرط وجوب لان
الصحيح انا الكافر مخاطبون بفروع الشريعة لكن لا تصح منهم الا
بالاسلام وبقي من شروطه صحته فقط فعليه مع غير ما تقدم الطهارة عن
وعن اعطابه بخلاف من توضا حاله خروج الحدث خارجا منه او حالة
كون الاعطا بها مانع بمنع وصول الما فتنه طاهرة فقط ثلاثة وما ذكره
من كون البلوغ ودخول وقت الصلاة الحاضرة او تذكر الفايتة
وكون المكلف غير ساه ولا نايم ولا غافل شرط وجوب صحيح وبقي
ثلاثة شروط ايضا وهي التدرع على استعمال الما والنقل في الحدث
وعدم الاكراه على ترك الفعل فشروطها وجوبه فقط ستة وما
ذكره من كون النقل وارتفاع دم الحيض والنفاس وبلوغ دعوة
الرسول صلى الله عليه وسلم ووجود من يكفيه من الما المطلق
شروطها وجوب فقط غير ظاهر فالهذه الخمسة شروطها وجوبه
وصحته معا فشروطه ثلاثة اقسام شروطه صحته فقط وشروطه
وجوبه فقط وشروطه وجوبه وصحته معا وقد مر في هذا مرتبة وتظهر
ع قال تعالى وانزلنا من الما طهورا لما كان الطهارة من شرو
عليها الما الطهور سوا نزل من السما او نبع من الارض او كان من البحر
ذكر الاية الشريفة دليلا على طهورية ما السما اي الذي كان فيه
مدعى للنها اذ كانه من الطهور وما السما لنوله تعالى الاية وانزلنا
من السما والمراد به بالنازل من السما المطر والندا والثلج
والجليد سوا ذاب بنفسه او بعلاج واما البحر من السما
لنوله تعالى وانزلنا من السما ما بقدر فاسكناه في الارض والما
اسم جنس يجمع في الكثرة على امياه وفي القلة امواه والطهور في اللغة

على

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)